هجرة الكفاءات العلمية المغاربية بين الإجراءات الأمنية وخيارات التنمية

الدكتور عبد القادر بن حمادي
أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة وهران - الجزائر

مقدمة:

تعد الهجرة من الموضوعات السكانية التي نالت قدرا كبيرا من الدراسة. وتدور مختلف التحليلات بكونها، تتم بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة. ويقصد بالهجرة انتقال الأفراد من منطقة ما إلى منطقة أخرى، سواء كان ذلك داخل الحدود أو خارجها. وقد تتم بشكل قانوني وبطرق غير شرعية، كإدعاء الفرد الدخول، بغرض الزيارة ثم الاستمرار بهدف العمل. غير أن الهجرة الخارجية عادة تكون بدوافع اقتصادية أو سياسية (حالة اللاجئين والهاربين أو المضطهدين من الأنظمة السياسية في أوطانهم). وبالتوازي يوجد نوع آخر من الهجرة الانتقائية التي تحتاجها البلد المطلب لسد فجوات الشغل لديها والتي يطلق عليها لفظ (نزيف العقول) « Brain Drain » بالنسبة للدول الأصل.

و باختلاف أنماط الهجرة، تختلف المكاسب التي تعود على البلد الأم من الهجرة، ذلك أن المهاجر يكون مدفوعا أساسا بالدخل الاقتصادي، ومن ثم فإنه وفي كافة الأحوال سيعود ومعه مدخراته إلى البلد الأم. وقد يحدث في كثير من الحالات، أن يكتسب المهاجر خبرات من جراء إقامته في البلد المضيف، وهو ما يضاف إلى رصيده الخبرة المتوفرة لديه عند عودته من المهجر. وهكذا فإن نمط تدفق المكاسب سيكون من البلد المضيف إلى البلد الأم في حالة كون الهجرة مؤقتة. أما في حالة الهجرة الخارجية الدائمة فإنها غالبا ما تتم على أساس انتقائي بمعنى أن الدولة المضيفة تقوم بتدقيق النظر، في من ستمنحهم حق الإقامة الدائمةّ، ولذلك فإن معظم من يهاجرون بهذه الصورة وهم من ذوي المهارات والمستويات التعليمية المرتفعة، وهم بهذا الوضع لا يقومون بتحويل مدخراتهم إلى البلد

الأم،و إنما يحتفظون بها في الخارج. وهو ما يجعل الدول النامية في نهاية المطاف لا تخسر الأموال العامة من خلال الإيرادات التي كان بالإمكان تدفقها داخل البلد، بل حتى تلك الموارد البشرية العالية المستوى في الكثير من الحالات.

I - مفهوم وتطور الهجرة الغير شرعية:

إن مفهوم ظاهرة الهجرة الغير شرعية، أصبحت تحتل صدارة الاهتـــمامات الوطنـــية والدولية في الوقت الحالي، إذ هي مصنفة في المرتبة الثالثة حسب عواقبها الإجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة.

ويمكن القول، أن القرن الماضي هو قرن الهجرات بامتياز من الجنوب إلى الشمال، قصد تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للفرد بحثا عن الرفاه الاقتصادي المنشود.

ولقد أفرزت الحربين العالميتين الأولى والثانية وضعا جديدا لدول الاستقطاب، الأوربية منها بالخصوص، حيث خرجت من الحرب فاقدة لقوتها البشرية الحية، ولم تعد تتوفر على السواعد اللازمة لبناء مستقبلها، وكم هي في حاجة ماسة إلى سواعد من العمالة الأجنبية لتحقيق للنمو المضطرد في مجال التنمية. لهذا شرعت في جلب اليد العاملة في كل من الجزائر، المغرب وتونس وغيرها من الدول المستعمرة.

غير أن عمليات الهجرة التي تمت من الجنوب نحو الشمال، تمت خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، بحيث كانت تحددها المجتمعات الشمالية وكانت تتم حسب شروط أوربية صارمة، وهو ما شكل بذلك مرحلة حاسمة في رسم معالم جديدة للهجرة في الحوض المتوسط، تميزت بتسجيل تدفق واسع لأنواع الهجرة، وهو ما يمكن تقسيمه إلى محطات زمنية مترابطة ومتداخلة وهي:

المرحلة الأولى قبل 1985: لقد كانت الدول الأوربية بحاجة إلى المزيد من العمالة القادمة من الجنوب، كما أن الدول الأوربية نفسها كانت متحكمة في حركة تدفق المهاجرين من الجنوب عبر قنوات التجمع العائلي. وأهم ما ميز هذه المرحلة أن المهاجر الجنوبي تمكن منه فهم قواعد اللعبة في الدول الشمال، وصار يطالب بدخـــول أبنائه المـــدارس الحكومية ومن هنا ظهرت بداية تبلور الخطابات الحقوقية للمهاجر. فكل هذه العناصر بدت بالنسبة للمهاجرين القادمين من دول الجنوب محفزا لهم للالتحاق بنظائرهم.

المرحلة الثانية 1995: لقد تميزت المرحلة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين، وقد تزامن هذا الفعل مع إغلاق

مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب آنذاك أكبر عدد من المهاجرين الشرعيين، وفي مقابل هذا الوضع تزايد رغبة أبناء الجنوب في الهجرة اتجاه دول الشمال مما أدى إلى إغلاق الحدود.

ففي 19 جويلية 1995 ومع دخول اتفاقية تشنغن الموقعة بين كـــل من فرنسا وايطاليا وألمانيا ولكسنبورغ وهولندا حيز التنفيذ، تم السماح بموجبها تنقل الأشخاص من المنتميين إلى الفضاء الأوربي، مع دخول كل من اسبانيا والبرتغال إلى هذا الفضاء، وهو ما جعل قضية الهجرة تأخذ أبعادا غير متوقعة، لاسيما بعد لجوء مدريد إلى المزيد من الإجراءات الاحترازية أمام أي عملية هجرة جديدة وذلك محاولة منها لمنح مواطنيها مزيدا من الاندماج في الاتحاد الأوربي.

إن هذه المرحلة تبرز مفارقة كبيرة تتمثل في الاتفاقيات الدولية الصادرة في عـام 1990 والمخصصة " لحماية حقوق العمال والمهاجرين وأهاليهم" والتي صادقت عليها دول من الجنوب في سنة 1998. إن وجه المفارقة لهذه الاتفاقية لم تحظى بقبول أي دولة أوربية فهو الأمر الذي يفسر الرغبة الأوربية في التعامل مع هذا المعطى الجديد من منظور أمني أكثر منه اقتصادي، ولو يتم الأمر على حساب الحقوق التي تتضمنها القوانين الدولية الداعية إلى الحق في التنقل والبحث عن غد أفضل.

المرحلة الثالثة: (1995- إلى اليوم): لقد أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا صارما، لجأت من خلاله الدول الأوربية إلى نهج سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة "،و الذي يستند إلى إجراءات صارمة بخصوص التجمع العائلي وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين.

و كرد فعل لهذه السياسة بدأ ما يعرف الآن بالهجرة الغير شرعية أو السرية والتي تحيل على عملية الالتحاق بالديار الأوربية بدون وجه قانوني.

و منذ أحداث 11 سبتمبر 2001،أصبحت أوضاع المهاجرين أكثر تعقيدا والقوانين أكثر تشددا، حيث عمد الاتحاد الأوربي إلى وضع معيار الأمن مرتكزا جوهريا لسياسته المتعلقة بالهجرة، وأصبح عندئذ الإسلام عاملا مهما في فهم ظاهرة الهجرة والتعامل معها، خاصة وأنه في فرنسا وحدها يوجد حوالي 3 ملايين مسلم. كل هذا في التشديد في منح تأشيرة الدخول بالنسبة للقادمين من دول العامل الثالث، خاصة من منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إن هذه الضغوطات مهدت الطريق إلى ظاهرة "الحرقة" عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوربا.

يرتبط مفهوم الهجرة الغير شرعية بصعوبات من حيث المسافة التي يقطعها المهاجر والمدة التي يقضيها خارج مكان إقامته الدائمة والهدف من التنقل.

فالهجرة بصفة عامة هو الانتقال من مكان إلى مكان لآخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة ويستثنى من ذلك الزيارة للسياحة أو للعلاج أو لخلافه[1].

كما تعرف الهجرة على أنها انتقال الفرد أو الجامعة من منطقة الإرسال أو منطقة الأصل إلى مكان الوصول. فالهجرة بهذا الطرح هي دخول الناس إلى بلد آخر للاستقرار فيه، والمهاجرة هي عملية انتقال الناس وارتحالهم من موطنهم للاستقرار في بلد آخر، ولقد عرّف "جونار" Gonnard الهجرة بأنها: "ترك بلد والالتحاق بغيره سواء منذ الميلاد، أو منذ مدة طويلة بقصد الإقامة الدائمة وغالبا بقصد تحسين الوضعية بالعمل"[2].

ومن خلال تحقيق أجراه المكتب العالمي لشغل، تم التوصل بأن تعريف المهاجر يختلف من بلد لآخر، باختلاف المعايير في كل دولة. إن أغلبية الدول تتفق على أنه بتوفر أحد عاملين في المهاجر:

أن يهاجر الإنسان بلاده نهائيا، أو أن يقيم في البلد المهاجر إليه ليعيش ويعمل [3].

إن الهجرة غير الشرعية، تعني أن المهاجرين يدخلون البلاد بدون تأشيرات أو أذونات مسبقة أو لاحقة، وتعاني دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية من أكثر البلدان تأثرا بملف الهجرة، حيث يلجأ أغلبية هؤلاء المهاجرين إلى أساليب عديدة للوصول إلى تلك البلدان، مثل التعاقد مع شبكات التهريب، التسلل عبر الحدود، الزواج المؤقت أو الزواج الشكلي الذي يهدف للحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتبعة في بعض البلدان.

كما أن البعض الأخر يستخدم الوثائق المزورة أو تلك التي يتم الحصول عليها بطرق غير مشروعة، كرخص القيادة وبطاقات الضمان الاجتماعي وبطاقات عبور الحدود.

و لقد يلجأ البعض إلى اللجوء السياسي، نتيجة لعدة اعتبارات وأزمات سياسية كالنزاعات والحروب الأهلية، ومن منطلق انتهاك حقوق الإنسان والعنف والاضطهاد حسب العرق أو اللون السياسي. ويعد اللاجئون السياسيون فئة خاصة من الناس نتيجة حاجاتهم للحماية والرعاية الدولية، التي تلتزم بها في المقام الأول مفوضية شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. ولقد شهدت العقود الأخيرة تراجعا في

فرص الهجرة الدولية القانونية مما جعل غير اللاجئين يحاولون دخول الدول عن طريق باب اللجوء، خاصة عندما يبقى هذا الباب الوحيد المشروع لدخول الدول والبقاء فيها.

II - هجرة الأدمغة المغاربية وثنائية الامن واقتصادية:

إن التحديات الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي تواجـــه الوطن العـــربي بصفة عامة والدول المغاربية منها بالخصوص، تتشابك مع معطيات العلوم والثقافة، وكلها تنعكس على الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. ومن هنا فإن التحدي اليوم ومستقبلا سيرتكز على مدى قدرة كل طرف على الاستفادة القصوى من العلوم والثقافة المعاصرة، ودمج نتائجها في عملية إعادة البناء وتحرير الأرض، والتعاطي مع ملفات التنمية الشاملة بما فيها تنمية الموارد البشرية التي تتباهى بها الأمم في مجال التنمية المستدامة.

فالأزمة التي تعيشها الدول المغاربية،على سبيل المثال لا الحصر، تتجلى في غياب منظومة عربية لنقل المعرفة واستغلالهـــا من منظور تنموي دائم ورفع القدرات الدفاعـــية، وتقليل الفجوة العلمية التقنية بين العرب وغيرهم. ذلك أن مختلف الأدبيات تجمع في تحليلها الواقع الراهن لمشكلة البحث العلمي والتخلف الثقافي في الوطن العربي على مختلف الأمور والمجالات. فالتخلف يكمن إذا في انخـــفاض عدد الباحثيـــن بالمقارنة مع البلدان المتطورة وضعف البنية المؤسسة العلمية، قطريا وجهويا، وقوميا، وذلك من خلال نقص مردودية الباحثين العرب وتفاقم هجرة الأدمغة العربية إلى الدول المتقدمة مع غياب كامل لإستراتيجية عربية قومية شاملة لمعالجة هذه المشكلات.

إن وضع تصورات واقعية لمجابهة هذه التحديات الكبيرة تشغل بال الكثير لربط الصلة المباشرة بين البحث العلمي والأمني القومي العربي، خاصة بالنسبة للأنظمة العربية التي تركز على المجال الأمني، بمعزل عن الجوانب العلمية والتكنولوجية، وذلك برسمها خطوط حمراء للباحثين العرب في مجال التقنيات المتقدمة والبحوث التكنولوجية، البيولوجية الليزر، والطاقة النووية، وهي مجالات بحث أساسي ليست كصناعات معينة تثقل وتيرة النمو وتقف سدا منيعا لطموحات الدول المتقدمة لاحتواء الأنظمة العربية في هذا المجال.

إن مثل هذه الطرحات فتحت المجال لتصاعد معدلات هجرة الأدمغة العربية إلى الغرب الصناعي، بالرغم الحاجة الماسة بهذه الكفاءات والطاقات العربية المتقدمة التي يفترض أن هي التي تقود مجالات التنمية الشاملة وتقلص الفجوة العلمية التقنية مع الغرب.

لقد أشارت آخر الدراسات المنشورة [4] في هذه المسألة، إلى أن عدد الأدمغة العربية المهاجرة إلى المجتمعات الغربية وخاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بلغ نحو 450.000 باحث، وهي خسارة فادحة لموارد بشرية عالية المستوى من حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه في تخصصات نادرة (هندسة نووية، الطب...الخ) والضرورية جدا في تحقيق النمو الاقتصادي ودفعه عجلة التنمية إلى الأمام.

إن هجرة الأدمغة أصبحت مظهر من مظاهر الخلل الاجتماعي والثقافي الاقتصادي والسياسي والحضاري بشكل عام. من ذلك يرى المهتمون بهذه المعضلة، أن الآثار المترتبة على نزيف الأدمغة أو هجرة كبيرة وباهظة التكاليف بنسبة للأقطار العربية حاضرا ومستقبلا ومنها:

1. إن خسارة الطاقات البشرية المتخصصة، تشل الجهود الوطنية بحل المشكلات التنموية المعقدة، وتفقد العرب موردا خلاقا وحيويا وأساسيا بالنسبة إلى تطويرها علميا وثقافيا وحضاريا.

2. إن تزايد البطالة في أوساط ذوي الطاقات العلمية الرفيعة وحملة الإجازات الجامعية، ستضاعف التوترات الاجتماعية والسياسية وستدفع بقسم كبير من هؤلاء إلى العمل من أجل الهروب أو حتى الانخراط في جماعات وتيارات معادية لبلدانهم الأصلية، الأمر الذي يزعزع الاستقرار الوطني ويهز الأمن القومي العربي.

3. ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية والعلمية لهذه الكفاءة التي تغذي شريان البلدان المتقدمة، بمثل هذه الكفاءات في الميادين المختلفة ولاسيما في مجالات الاقتصاد، التعليم، الصحة، التخطيط الحضري، البحث العلمي، الثقافة بمفهومها الواسع، والصناعات العسكرية الذاتية.

4. تبديد الموارد والطاقات البشرية المتخصصة والموارد المالية العربية الضخمة التي أنفقت في تعليم هذه الكفاءات وتدريبها والتي تستفيد منها في النهاية البلدان المتقدمة بدون مقابل.

5. ففي الوقت الذي هاجر فيه أو هُجِر قصريا حوالي 500.000 كفاءة عربية من حملة الشهادات العالية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، دفعت الأقطار العربية أموالا طائلة للخبرات الدولية والتي قد تكون عربية وبجنسيات أجنبية، وهو ما يحمّل المشروعات الصناعية العربية تكاليف إضافية للخدمات الاستشارية بنسبة تتراوح ما بين 200 % إلى 300 %، مقارنة بالتكاليف الدولية. وأن قيمة الارتفاع لهذه التكاليف خلال المدة ما بين 1975 إلى 1980 بلغت 25 مليار دولار

أمريكي أي أكثر من إجمالي الإنفاق العربي في مجالات التعليم والبحوث والثقافة في المدة المحصورة ما بين 1960 إلى 1984 من القرن المنصرم[5].

و يجمع الباحثون والمتخصصون أن العرب يمتلكون مخزون بشريا وماليا هائلا في مواجهة التحدي العلمي، التقني المعاصر، يؤهلهم عند الاستخدام العقلاني والمدروس للقضاء على الفقر ونقص الأغذية والتبعية الاقتصادية.

إن ما يسهم إسهاما خطيرا في تبعيتنا الاقتصادية والعلمية والتقنية، إنما يتجلى في الانقسام والتفرقة والتركيز على الناحية القطرية وتجنب العمل العربي المشترك، مع أن العالم المعاصر يتجه كلية للتقارب والتكتل الإقليمي والجهوي، الذي لازال يعيق الوحدة العربية المفقودة حيث، ما زالت الحواجز الجمركية والاقتصادية وحتى السياسية والحدودية تثقل كاهـــل هذا التوجه، في الوقت الذي اعتبر نقطـــة قوة للاتحـــاد الأوربي.

فلا خلاص لقطر عربي مهما كانت قوته ومهما كانت قوته الاقتصادية أو العسكرية أو العلمية بمعزل عن الأقطار الأخرى، وإن بلغ دخله السنوي مئات المليارات من الدولارات، ذلك أن إقامة البنية الاجتماعية، الاقتصادية والعلمية والحضارية تحتاج إلى معونة وجهود وطاقات كل العرب الذي يشكلون كتلة متكاملة ذات أبعاد جيوستراتيجية شاملة وقادرة إقليميا ودوليا. فالمشكلة ليست متعلقة بالعلم والثقافة، بل هي قاعدة مجتمعية من شأنها استيعاب معطيات العلوم المعاصرة وإدخالها في نسيج المجتمع.

إن الهجرة السرية للعناصر الكفئة للمجتمع تعتبر تهديد حقيقي على الأمن القومي، بحيث تمس بطريقة غير مباشرة بسيادة الدولة، وذلك بتشويه صورتها بالخارج بحيث تجد السلطة نفسها أمام مساءلة معنوية اتجاه الظاهرة وما قدمته لمواجهتها، حيث تجعل من الدول مصدر تهديد بالنسبة للدول الأخرى في الحوض المقابل.

إن تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية يمكن أن تؤدي إلى الارتباط والتعاون بين تنظيمات الهجرة السرية التي لها علاقة بالإرهاب والمتاجرة بالمخدرات، إلى الحد الذي تصبح في كثير من الحالات امتدادا لها، كما أنها تصبح ميدانا خصبا لتصريف العملة الصعبة وهو ما يؤثر سلبا على السلم الهرمي للفئات المكونة للمجتمع، مما يدفع إلى اقتراف عملية السرقة أو السلب بأي طريقة كانت (الغاية تبرر الوسيلة) من أجل توفير المال الكافي لدفع مختلف تكاليف الرحلة.

III - الهجرة السرية بين عوامل الدفع وعوامل الجذب:

إن التركيز حول الهجرة غير الشرعية من خلال نظريات الهجرة تعطي عدة معطيات أساسية ترتكز على عوامل الجذب وعوامل الدفع.

تشير عوامل الدفع إلى طبيعة التغيرات التي تحدث في البلد الأصلي (المرسل)، وترغم جانبا من السكان على الهجرة مثل الحروب والمجاعات والقمع السياسي وضغوط التكاثر السكاني والبطالة والفقر والتهميش.

1- عوامل الدفع (الطرد): تتمثل عوامل الطرد في الهجرة الدولية في ظروف البلاد المرسلة للمهاجرين من الناحية الجغرافية والاقتصادية والديمغرافية والسياسية، بحيث كانت هجرة الصينيين الخارجية إلى جنوب شرق آسيا ترجع إلى الظروف الاقتصادية لبلادهم المتمثلة في زيادة عدد السكان وانخفاض مستوى المعيشة وحدوث المجاعات، مما جعلهم يتركون بلادهم إلى مجتمعات تبعد في المسافة كثيرا عن موطنهم. وكانت هجرة اليهود من ألمانيا في أعقاب الحركة النازية وهجرتهم إلى فلسطين قبل وبعد النكبة ترجع إلى الظروف السياسية لبلادهم قصد التوطين والاستحواذ على الأرض.ولقد كانت هجرة الأوروبيين إلى العالم الجديد (الولايات المتحدة الأمريكية) ترجع إلى الظروف الديمغرافية والجغرافية، بحيث كانت زيادة السكان إلى أوروبا، وضألة مساحة الأرض من بين الظروف التي أدت إلى هذه الهجرة.

أما بالنسبة للدول المغاربية، فيتفق معظم المتخصصين في علم الاجتماع على أن عوامل الدفع التي تقف وراء ارتفاع عدد المغاربة المهاجرين أو الراغبين في الهجرة إلى الشمال، ترجع في الأساس إلى تدني مستوى المعيشة وارتفاع تكاليف الحياة من جهة، ونقص فرص العمل والنمو الديمغرافي المتزايد واليأس الذي يعيشه الشباب الطامح إلى حياة أفضل، خاصة أولئك الذين لهم شهادات عليا وفي تخصصات دقيقة مطلوبة دوليا من جهة أخرى.

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لم تكن معروفة بالنسبة إلى الدول المغاربية بالرغم من قربها من دول أوروبا الغربية، ومع ذلك فإن الإقبال على الخروج من الوطن لم يكن بهذه الوتيرة المتعارف عليها اليوم.

غير أن التغيرات الديمغرافية لا زالت تلقي ضلالها على الهجرة الدولية من الناحيتين، من ذلك أن ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول النامية (أكثر من 2 %) مع غياب برامج تنموية ناجحة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وتدني مستويات الأجور، الأمر الذي يدفع بالضرورة التفكير في البحث عن فرص عمل في دول أخرى،

سواء عن طريق الهجرة المشروعة أو غير المشروعة. كما أنه يلاحظ أن الدول الصناعية تمر منذ أكثر من نصف قرن بمراحل التحول الديمغرافي التي تتميز بانخفاض كبير في معدلات النمو السكاني 0.3 % وارتفاع نسبة كبار السن نتيجة للانخفاض الشديد في معدلات الوفيات. وتكشف تقارير منظمة الأمم المتحدة على أن عدد سكان اليابان وأوروبا سينخفض بصورة ملحوظة بحلول عام 2050، إذا ما صارت معدلات النمو الطبيعي للسكان المنخفضة على مستوياتها الحالية، وتشير الإسقاطات السكانية إلى أن عدد سكان بريطانيا الحالي سينخفض من 57 مليون نسمة إلى نحو 41 مليون نسمة بحلول عام 2050. كما سينخفض عدد سكان اليابان الحالي إلى 127 مليون نسمة بحلول 2050 وهو ما سيفتح لا محالة الباب للهجرة المشروعة وغير المشروعة، خاصة تلك التي تسمى بالهجرة الانتقائية من الدول النامية.

وتشير دراسة (Fargues, 2005) إلى أن عدد سكان دول الاتحاد الأوروبي الذين تبلغ أعمارهم 20 عاما فأكثر بحلول 2025، سيتوقف على التركيب العمري للسكان في سنة الأساس 2005 م، وعلى مستقبل معدلات الهجرة الوافدة التي يصعب التنبؤ بها.

وإذا ما افترضنا غياب عامل الهجرة خلال الفترة 2005 – 2025 ووفقا لدراسة Fargues، فإن الهرم السكاني لدول الإتحاد الأوروبي، سوف يتميز بانخفاض نسبة السكان دون سن الأربعين وثبات نسبة السكان في الفئة العمرية 40- 60 وارتفاع نسبة الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاما (المتقاعدون) وعليه تصبح نسبة التغيير في تقديرات السكان في الفئة العمرية على النحو الآتي:

النسبـــــة	التغييـــــر
%-17	للناشطين اقتصاديا من الشباب (20-39)
صفر %	للناشطين اقتصاديا من الكبار (40-60)
%+34	للمتقاعدين (أكثر من ستين عاما)

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التغيرات لا تؤثر في الوضع الديمغرافي لكل دولة من دول الأعضاء، ولكنها ستؤثر في دول الإتحاد المجتمعة، وعليه يرى Fargues أن الهجرة ستصبح إحدى الاحتمالات القليلة لتعويض نقص الأيدي العاملة في دول الإتحاد الأوروبي الناتج عن التحولات الديمغرافية خلال العشرين سنة المقبلة.

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن عدد المهاجرين الدائمين المطلوبين خلال الفترة 2000- 2050 لمقابلة تناقص أعداد السكان وارتفاع نسبة كبار السن في دول الإتحاد الأوروبي تبلغ 79 مليون نسمة بمعدل مليون ونصف سنويا.

وفي حالة ما اعتمدت دول الإتحاد الأوروبي على الهجرة المؤقتة للمحافظة على عدد السكان في الفئات العمرية العامة (20- 60) على مستوياتها في سنة الأساس 2005، فإن العدد المطلوب من المهاجرين المؤقتين، خاصة أولئك الذين لهم تخصصات مطلوبة أو ما يسمى مجازا الهجرة الانتقائية، سيتزايد تدريجيا من مليون نسمة مع بداية 2010 إلى ما يزيد عن 20 مليون نسمة مع نهاية 2050. وتصبح عندئذ دول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط أحد المصادر الرئيسية لمد دول الإتحاد الأوروبي بالأيدي العاملة، لقربها الجغرافي من ناحية وللتوافر العرض من الأيدي العاملة من ناحية أخرى، نتيجة لارتفاع معدلات البطالة وخاصة وسط الشباب في الدول المغاربية بالخصوص.

2- **عوامل الجذب (المحفزة)**: ترتكز عوامل الجذب على:

أ- **صورة النجاح الاجتماعي**: إن صورة النجاح الاجتماعي التي تظهر جاليات الدول المغاربية عند عودتها إلى أرض أوطانها، حيث تتفانى في إبراز مظاهر الغنى من سيارات فاخرة وهدايا ثمينة واستثمارات في العقار.... كلها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية.

ب-**آثار الإعلام المرئي**: إن للإعلام تأثيره الذي لا يمكن إغفاله حيث يظهر أوروبا على أنها جنة النعيم التي تمطر الأموال مدرارا. فالثورة الإعلامية جعلت سكان العالم حتى الفقراء منهم يستطيعون اقتناء الهوائيات التي تمكنهم من العيش عبر المئات القنوات في عالم سحري يزرع فيهم الرغبة في الهجرة.

ج- **الفوارق في الأجور والخلل الديمغرافي**: من بين العوامل المحفزة والمؤثرة في طبيعة حركات الهجرة، فالفوارق في الأجور والخلل الديمغرافي على المستوى العالمي، بسبب ارتفاع نسبة الإنجاب في الدول النامية وارتفاع نسبة المسنين في الدول المتقدمة والفوارق القائمة في سوق اليد العاملة الناجمة عنه.

د- **أزمة الهوية**: انطلاقا من انجذاب الآخر الغربي المتفوق والقادر على إنتاج أنماط قيمية تنسجم مع واقع التطور التكنولوجي والتقدم المعلوماتي وتمجد قيم الحرية والديمقراطية والحداثة، كما أن التصور الواقعي لدى الشباب المغاربي يفرض اختصار المسافات واختزال الطموحات في اجتياز الحدود الشيء الذي يدفعه إلى التعاطي مع الإشارات الثقافية ومسألة الهوية بنوع من الاستهتار والتجني. وهو ما يشير إليه ابن

خلدون في كتابه "المقدمة" بأن المغلوب دائما مولع بتقليد الغالب في أكله وملبسه وسائر أحواله وعوائده، إنها ضريبة أخرى من ضرائب التخلف والتبعية التي تغرق فيها دول الجنوب.

الخاتمة:

لقد أصبح في حكم اليقين أن الحلول الجزئية لمعالجة الهجرة غير الشرعية أصبحت غير فعالة فالطرح الأمني لم يعد وحده كافيا نظرا لمحدوديته، حيث أصبح من الضروري إيجاد التوافق بين البعد الأمني وسياسات التنمية واتخاذ تدابير جماعية من أجل تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي للبلدان المرسلة للمهاجرين.

فالأقطار المستقبلة للمهاجرين عليها أكثر من أي وقت مضى دعم البلدان المرسلة للمهاجرين لمواجهة مشكلة الفقر والبطالة، وذلك اتخاذ الإجراءات الموجه نحو مشاريع للتنمية على مستوى المناطق التي تتميز بكثافة سكانية عالية للفئات المرشحة للهجرة والقيام بحملات واسعة للتوعية بأخطار الهجرة غير المشروعة، تنفيذ برامج إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين المرشحين للعودة وبرامج للتدريب المهني كفيلة بضمان التوازن بين العرض والطلب في مجال العمل على مستوى الدول، إضافة إلى برامج لتشجيع استثمار المهاجرين في بلدانهم الأصلية واقتراح حصص لتنظيم تدفقات الهجرة المنظمة وفق الاتفاقيات الثنائية .

كما أنه من المفيد أن تسهم المنظمات الدولية والإقليمية والخبراء في مجال الهجرة للقضاء على الأسباب الاقتصادية التي تقود إليها وفي مقدمتها الفقر والبطالة وضعف برامج التنمية من خلال إستراتيجية لإجراء إصلاحات تنموية شاملة،اقتصادية اجتماعية تقنية وتحقيق أمن قومي صلب في بلدان الدفع.

قائمة المراجع:

1 - أ.د عثمان الحسن محمد نور ود. ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة الغير شرعية والجريمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز دراسات والبحوث الرياض .2008

2 - René Gonnard, **Essai sur l'histoire de l'immigration**, Paris, 1927.

3 - عبد الحميد زوزو، **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939** المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر .1985

4 - معين القدومي، **الأدمغة العربية بين الهجرة والتهجير**، صحيفة البيان، الصادرة في أبو ظبي الخميس 8 ذو الحجة 1419هـ.

5 - محمد رضا محرم، **تعريب التكنولوجيا المستقبل العربي**، لسنة 6 العدد 61 مارس 1984.